نصف المهاجرين غير القانونيين بالمغرب يرغبون في الاستقرار به

من ندوة تقديم دراسة حول المهاجرين بالمغرب (خاص)

رغم حديث إدريس اليازمي، بصفته رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عن الفرصة التي يقدمها دستور فاتح يوليوز من إمكانيات للمهاجرين في وضعية غير قانونية بالمغرب وضرورة التركيز على أن تكون الدراسات الميدانية التي تبحث ظاهرة الهجرة غير الشرعية أكثر إلماما ومقاربة لها حتى تكون التوصيات التي تصدر عنها قابلة للتنزيل على أرض الواقع، إلا أن هذه الدراسات التي تهتم بالظاهرة لا تزال قليلة. على أن ما قد يتبادر إلى ذهن المواطن المغربي البسيط مباشرة عند إثارة موضوع المهاجرين المقيمين بطريقة غير شرعية هو الحديث عن ظاهرة المهاجرين القادمين للمغرب من إفريقيا جنوب الصحراء. هذه المسلمة تسقط أمام حقائق الأرقام التي لا تكذب: «يجب أن تعرفوا أن موضوع المهاجرين غير النظاميين لا يهم فقط القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، بل إن سنة 2008 سجلت 5000 حالة لأوروبيين في وضعية غير قانونية يشتغلون بالمغرب وهذا العدد تم التوصل إليه خلال حملة مراقبة أي أن العدد يمكن أن يكون أكبر من هذا بكثير» يقول عبد الحميد الجمري، رئيس لجنة الأمم المتحدة لحماية حقوق العاملين المهاجرين وعضو بمجلس الجالية المغربية بالخارج.

ضرورة التركيز على مقاربة الظاهرة وتشخيصها على أرض الواقع يمكن أن يتم من خلال الدراسات الميدانية وقد كانت الندوة التي نظمت حول موضوع «المهاجرون في وضعية غير قانونية بالمغرب: بين القوانين والعدالة»، أمس الأربعاء بالرباط، فرصة لتقديم إحدى الدراسات التي اهتمت بالمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا جنوب الصحراء. الوصول إلى خلاصات يمكن أن تفيد في تبني طرق ناجعة لمواجهتها لم يكن ليتم لولا الاستعانة بمنهجية تمثلت في استجواب أطراف عديدة من بينها حوالي 50 مهاجرا من جنوب الصحراء، 19 متدخلا في الظاهرة، مجموعة نقاش مع المهاجرين ومائدة مستديرة أبريل الماضي بالإضافة لتتبع قنوات أخرى لاستيضاح الظاهرة أكثر كالمجتمع المدني وبروز الظاهرة في الجرائد المغربية.

الدراسة خلصت إلى كون بروفايل المهاجر غير القانوني القادم من جنوب الصحراء ينتمي إلى أكثر من 11 جنسية وعمره يتراوح بين 16 سنة و50 سنة ومستوى تعليمي لا يتجاوز الابتدائي وقضوا في المغرب بين 3 و4 سنوات كمعدل: «أبرز المشاكل التي يواجهها المهاجرون غير النظاميين بالمغرب تتمثل في ولوج سوق الشغل المهيكل أو غير المهيكل وكل ما يعتاشون عليه هي بعض الأعمال المؤقتة كالبناء، الفلاحة، مراكز النداء أو العمل كباعة متجولين» تقول مريم شرطي، باحثة بمعهد البحث في السياسات العمومية الذي أنجز الدراسة.

رغم هذه الصعوبات التي تحدثت عنها الدراسة، لم يتردد المهاجرون الأفارقة من جنوب الصحراء المقيمين بطريقة غير قانونية في التعبير عن: «رغبتهم في الإقامة بالمغرب إذا سويت وضعيتهم لأن الشغل وتسوية الوضعية بالنسبة لهم أولوية لكن بالمقابل ليست مهمة بالنسبة للسلطات المستجوبة». تضيف شرطي. لكن معاناة المهاجرين غير الشرعيين تتعدى الإطار القانوني لتصل إلى تعرضهم: «للتمييز والإقصاء داخل المجتمع وليس فقط من قبل السلطات مما يضطرهم إلى التقوقع في مجموعات منعزلة وأسباب ذلك كثيرة كاللغة خصوصا العربية والفرنسية تساعدان على الاندماج كما أن دين المهاجر قد يكون سببا آخر مساعدا في اندماجه من عدمه». تشرح شرطي.

هذه الإحصائيات تحاول أن تقدم للمسؤولين المغاربة مقاربة شاملة عن ظاهرة الهجرة غير القانونية، لكنها في نفس الوقت تسائلها حول مسؤولياتها في الموضوع من خلال ضرورة احترام الاتفاقيات الموقعة من قبل المغرب وأن ينسجم خطاب الدفاع عن حق المهاجرين المغاربة بالخارج مع التعامل مع المهاجرين الأجانب بالداخل، أولى هذه الخطوات أو التوصيات التي تقدمها الدراسة، تبدأ بتطبيق التشريعات المغربية الموجودة على أرض الواقع، وهو الأمر الذي لا يعني بالمقابل التفريط في الجوانب الأمنية.

مصطفى بوركبة